

فتح الباري شرح صحيح البخاري

(قوله باب النية في الأيمان) .

بفتح الهمزة للجميع وحكى الكرمانى ان فى بعض النسخ بكسر الهمزة ووجهه بأن مذهب البخارى ان الأعمال داخله فى الإيمان قلت وقرينة ترجمة كتاب الإيمان والندور كافية فى توهين الكسر وعبد الوهاب المذكور فى السند هو بن عبد المجيد الثقفى ومحمد بن إبراهيم هو التيمى وقد تقدم شرح حديث الأعمال فى أول بدء الوحي ومناسبته للترجمة ان اليمين من جملة الأعمال فيستدل به على تخصيص الألفاظ بالنية زمانا ومكانا وان لم يكن فى اللفظ ما يقتضى ذلك كمن حلف ان لا يدخل دار زيد وأراد فى شهر أو سنة مثلا أو حلف ان لا يكلم زيدا مثلا وأراد فى منزله دون غيره فلا يحث إذا دخل بعد شهر أو سنة فى الأولى ولا إذا كلمه فى دار أخرى فى الثانية واستدل به الشافعى ومن تبعه فىمن قال ان فعلت كذا فأنت طالق ونوى عددا انه يعتبر العدد المذكور وان لم يلفظ به وكذا من قال ان فعلت كذا فأنت بائن ان نوى ثلاثا بانته وان نوى ما دونها وقع ما نوى رجعا وخالف الحنفية فى الصورتين واستدل به على ان اليمين على نية الحالف لكن فيما عدا حقوق الادميين فهى على نية المستحلف ولا ينتفع بالتورية فى ذلك إذا اقتطع بها حقا لغيره وهذا إذا تحاكما واما فى غير المحاكمة فقال الأكثر نية الحالف وقال مالك وطائفة نية المحلوف له وقال النووي من ادعى حقا على رجل فأحلفه الحاكم انعقدت يمينه على ما نواه الحاكم ولا تنفعه التورية اتفاقا فان حلف بغير استحلاف الحاكم نفعت التورية الا انه ان أبطل بها حقا اثم وان لم يحث وهذا كله إذا حلف باء فان حلف بالطلاق أو العتاق نفعته التورية ولو حلفه الحاكم لان الحاكم ليس له ان يحلفه بذلك كذا اطلق وينبغى فيما إذا كان الحاكم يرى جواز التحليف بذلك ان لا تنفعه التورية قوله باب إذا أهدى ماله على وجه النذر والتوبة كذا للجميع الا للكشميهنى فعنده القرية بدل التوبة وكذا رأيت فى مستخرج الإسماعيلي قال الكرمانى وقوله أهدى أى تصدق بماله أو جعله هدية للمسلمين وهذا الباب هو أول أبواب الندور والنذر فى اللغة التزام خير أو شر وفى الشرع التزام المكلف شيئا لم يكن عليه